

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية

07 AOUT 2022

00 005 959

منشور رقم..... المؤرخ في.....

الموضوع	التسيير الانتقالي لاعتمادات البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31، بعنوان البرنامج القطاعي الغير ممرکز
المرسل إليهم:	السيدات والسادة: • الأمرين بالصرف لميزانية الدولة.
المراجع	• القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018، الذي يتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. • المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. • المرسوم التنفيذي رقم 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط وكيفية حركة الاعتمادات المالية وكذا كيفية تنفيذها. • المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرنامج. • المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.

يهدف هذا المنشور إلى شرح شروط وكيفية تسيير اعتمادات البرنامج الجاري، بعنوان البرنامج القطاعي غير الممرکز، الموقوف بتاريخ 2022/12/31.
يقصد بالبرنامج الجاري بعنوان البرنامج القطاعي غير الممرکز الموقوف بتاريخ 2022/12/31، مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة باسم الوالي، في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، الذي يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، الذي يبقى العمل به جاريا إلى غاية سريان مفعول المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.

في هذا الإطار، يجدر التمييز بين:

- مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة والتي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31،
 - مشاريع الاستثمار العمومي وتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31.
- يعتبر أنه تم الشروع في مشروع استثمار عمومي بمجرد أن يكون موضوع نفقة (مصارييف النشر و الاشهار.....).

1. مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و التي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31:

بالنسبة لمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة والتي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31، يقوم الوالي بتوزيعها حسب القطاعات (وزارة الإلحاق)، مبيناً الأولويات المحلية للمشاريع الاستثمارية، حسب الجدول رقم 1 المرفق بهذا المنشور.

يبلغ هذا التوزيع لوزير المالية (المديرية العامة للميزانية) ووزراء القطاعات، كما هو مبين في التوزيع المذكور أعلاه المعد من قبل الوالي. تحدد المصالح المختصة بوزارة المالية ومسؤولو البرامج المعنيين قائمة مشاريع الاستثمار العمومي التي يتم الإبقاء عليها حسب الأنشطة غير الممركزة التي تم إنشاؤها في إطار كل برنامج، حسب الأولويات المحلية والقطاعية.

تكون القائمة المحددة موضوع مقرر تسجيل إجمالي جديد، معد للترتيب ويبلغ من قبل المصالح المختصة لوزير المالية، باسم مسؤول محافظة البرامج.

يقوم مسؤول محافظة البرامج بتوزيع مشاريع استثمارية العمومي المعنية حسب كل البرنامج، ويعلم الوالي المعني بهذا التوزيع.

يمكن أن تنفذ مشاريع الاستثمار العمومي سألغة الذكر من قبل مصالح الوزير المعني (المركزية أو غير الممركزة) أو من طرف متدخلين آخرين في إطار تفويض التسيير المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كليات تسيير وتفويض الإعتمادات المالية.

يجب أن يكون لجوء مسؤول البرنامج لأحكام المادة 18 سألغة الذكر في إطار حوار التسيير بالتشاور والتنسيق مع الوالي المختص إقليمياً، بصفته مفوض الحكومة.

في هذا الإطار، يمكن لمسؤول البرنامج لوزارة معنية تعيين، بالتشاور والتنسيق مع الوالي المختص إقليمياً، مسؤول مصلحة غير ممركرة تابعة لوزارة أخرى ويفوض له التسيير، وهذا في إطار تعاقدي وفقاً للأحكام المادتين 18 و 19 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 سالف الذكر.

يمكن أن يطبق إجراء تفويض التسيير أيضاً بعد الموافقة المسبقة لوزراء القطاعات المعنية مجسدة بتبادل رسائل، والتي يتم بموجبها إعلام الوالي المختص إقليمياً.

2. مشاريع الإستثمار المسجلة والتي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31

بالنسبة للمشاريع المسجلة والتي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31، يوقف الوالي المختص إقليمياً وضعية مشاريع الاستثمار والتي يوزعها حسب القطاعات (وزارة الإلحاق) وفقاً للجدول رقم 2 المرفق بهذا المنشور. ترسل هذه الوضعية من طرف الوالي إلى مسؤول محافظة البرنامج ووزير المالية.

تلحق المصالح المختصة لمسؤول محافظة البرامج ووزير المالية، مشاريع الإستثمار العمومي المدونة في الوضعية المذكورة سألفاً، لكل برنامج على سبيل البيان والترتيب.

يعد مسؤول محافظة البرامج، بصفة إستثنائية ولمشاريع الإستثمار العمومي المسجلة والتي تم الشروع فيها فيها بتاريخ 2022/12/31 فقط والتي هي محل الوضعية سألغة الذكر، رسالة تكليف موجهة إلى الوالي المختص إقليمياً، والتي تبين في ملحق توزيع ذات مشاريع الإستثمار العمومي حسب البرنامج، وهذا من أجل متابعة أفضل. تحل رسالة التكليف محل تفويض التسيير.

يجب على مسؤول البرنامج إنشاء نشاط غير ممرکز وحيد من أجل إدراج برامج الإستثمار العمومي سألغة الذكر، والتي يكون الوالي مسؤولاً عنها ويبقى أمراً بالصرف للاعتمادات المالية المتعلقة بها.

عندما يرى الوالي، بمناسبة إعداد الوضعية المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تم الشروع فيها، أنه من الضروري أن يتم التكفل بمواصلة إنجاز مشروع أو عدة مشاريع استثمار مبينة فيها من طرف مصلحة غير ممرضة للدولة، يقوم مسؤول البرنامج، وفي إطار حوار تسيير، بإنشاء نشاط غير ممرضة من أجل منح تفويض التسيير إلى المصلحة غير الممرضة المعنية (مديرية التجهيزات العمومية، مديرية الأشغال العمومية...).

في الأخير، وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار العمومي التي لم يتم اختيارها، فستكون موضوع اقفال وفقا للكيفيات والإجراءات المعمول بها في هذا المجال.

-----00000-----

تلكم هي عناصر الشرح التي يشرفني أن أطلعكم عليها، من خلال هذا المنشور.

المدير العام للميزانية.



مشروع الاستشارات المعمورة والمستجيبة وليس له رقم المشروع فنيها بتاريخ 2022/12/31

الرقم التسلسلي	رقم وتاريخ عقد البرنامج	عنوان مشروع الاستشارات المعمورة	الوزارة التابعة لها	ترخيص البرنامج المباشرة (د)	إعدادات الدفع المباشرة (د)	رقم وتاريخ وضع الاعتمادات، عدد الاعضاء	ترخيص البرنامج الملتزم به (د)	طابع الأولوية
1								
2								
3								

الأولوية:

- 1- مهم ومستعجل
- 2- مهم وقليل الاستعجال
- 3- ذو أهمية قليلة ومستعجل
- 4- غير مهم وغير مستعجل

